٥ ـ **تدرك** أهمية تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية في قطاع الطاقة من أجل تيسير تنمية موارد الطاقة فيها وتطلب إلى المجتمع الدولي ، في هذا الصدد ، تنشيط نقل التكنولوجيات المناسبة إلى البلدان النامية ، وتعزيز التدفقات المالية والتقنية إليها ، وتشجيع القيام بأنشطة بحث وتحليل متعددة الاختصاصات فيما يتعلق بالآثار المترتبة على التعجيل بأنشطة استكشاف الطاقة وتنميتها ومتطلبات ذلك ، وكذلك التحوّل التدريجي إلى نمط أكثر تنوعا في استهلاك الطاقة ، ولاسيما في البلدان النامية ؛

٦ ـ **تؤكد** أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا لتنمية مواردها من الطاقة ؛

٧ ـ **ترحب** بالعمل الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تنفيذ الفرع الثاني ـ ألف من قراره ١١٢ (د ـ ٥) بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية على تطوير مواردها من الطاقة ، وترجو من الأمين العام للمؤتمر أن يقدم تقريرا شاملا بشأن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

٨ ـ **تقرر** أن تستعرض في دورتها الثامنة والثلاثين التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٥
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٢٥٢/٣٧ ـ تدابير فورية لصالح البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

وإذ تشير إلى قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، المتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وقرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وإذ يساورها عميق القلق للأزمة الاقتصادية العالمية التي تخلق مشاكل اقتصادية عصيبة للبلدان النامية وتؤثر تأثيرا سلبيا على العملية الانمائية فيها ،

واقتناعا منها بأن المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي تواجه تنمية البلدان النامية تتطلب الحل عن طريق عملية إعادة تشكيل للعلاقات الاقتصادية الدولية داخل إطار إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديدة ،

واقتناعا منها كذلك بأن اتخاذ تدابير فورية لصالح البلدان النامية سيساهم في تقليل مشاكلها الاقتصادية الحالية ،

وإذ تلاحظ ، في هذا السياق ، أن العجز المتزايد في ميزان مدفوعات البلدان النامية ، وتدهور معدلات تبادلها ، التجاري ، والآثار الضارة لارتفاع أسعار الفائدة على خدمة ديونها الخارجية وعلى إمكانية وصولها إلى أسواق المال الدولية ، وعدم كفاية الزيادة التي تحدث في تدفقات المساعدة المتعددة الأطراف بشروط تساهلية ، بما في ذلك المساعدة التقنية ، وتشديد شروط المساعدة المالية ، والطابع المزعزع لحالة الأغذية ، والآثار الضارة للضغوط الحمائية في الاقتصاد الدولي على اقتصادات البلدان النامية ، وعدم عدالة شروط نقل التكنولوجيا ، والعوائق التي تواجهها البلدان النامية في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وتذبذب أسعار المواد الخام ، فضلا عن الاتجاه التنازلي في أسعار السلع الأساسية ، كلها أمور تشكل عقبات خطيرة للنمو الاقتصادي للبلدان النامية ، ولخدمة ديونها الخارجية ، ولحصولها على الواردات الأساسية من الأغذية والمنتجات الصناعية والطاقة والتكنولوجيا ولحصائل صادراتها ، وأن أعراض الأزمة العميقة هذه تتطلب تدابير عاجلة وفعّالة من جانب المجتمع الدولي ،

وإذ تدعو إلى البدء الفوري والإنهاء الناجح للمفاوضات العالمية بشأن التعاون الدولي لأغراض التنمية ،

وإذ تؤكد من جديد أن القرار ١٣٨/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ينص على أن المفاوضات العالمية ينبغي ألا يترتب عليها أي انقطاع في المفاوضات الدائرة في محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة أو أن تكون لها أية آثار عكسية على هذه المفاوضات ، بل ينبغي أن تعززها وتفيد منها ،

وإذ تعيد التأكيد ، في هذا السياق ، على الحاجة إلى القيام في المؤتمرات والاجتماعات المقبلة لمنظومة الأمم المتحدة ببذل جهود متزامنة عاجلة في الميادين ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية مثل الأغذية ، والمساعدة في تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية من جانب البنك الدولي ، ودعم ميزان مدفوعاتها من جانب صندوق النقد الدولي ، والتدفقات المالية ، والتجارة والمواد الخام ،

وإذ تلاحظ الإعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين[٢٤٨] الذي اعتمد في نيويورك في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ الذي شدد في جملة أمور، على ضرورة العمل، دون المساس باعتماد وتنفيذ التغييرات الهيكلية الطويلة الأجل وبدء المفاوضات العالمية، على اتخاذ إجراءات طارئة محددة تفيد البلدان النامية جمعاء وتتعلق بالمسائل الاقتصادية الأشد إلحاحا التي تمثل تهديدا للمجتمع الدولي في المدى القصير،

وإذ تحيط علما بالبيان الذي أدلى به الأمين العام في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٢[٢٤٩] ودعا فيه، في جملة أمور، إلى اتخاذ تدابير دولية منسقة وفورية تستهدف تحقيق انتعاش اقتصادي عام،

١ ـ توافق على ضرورة اتخاذ تدابير فورية محددة لفائدة جميع البلدان النامية، بشأن المشاكل الاقتصادية الملحّة التي تمثل تهديدا للاقتصاد العالمي في المدى القصير؛

٢ ـ تؤكد أن إيجاد ظروف مواتية لتنمية البلدان النامية يقتضي من البلدان المتقدمة النمو أن تقوم، فرادى وجماعات، باتخاذ تدابير فعّالة ومحددة لاستكمال الجهود التي تبذلها البلدان النامية لمواجهة المشاكل الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تؤثر على وجه الخصوص على تنمية البلدان النامية وتهدد اقتصاداتها تهديدا شديدا؛

٣ ـ تطلب إلى المجتمع الدولي أن يقوم في المؤتمرات والاجتماعات المقبلة، وبصفة خاصة إطار الأمم المتحدة، باتخاذ تدابير فورية وفعّالة ومحددة في المجالات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، على الوجه المبين في الفقرة الثامنة من الديباجة أعلاه؛

٤ ـ تؤكد من جديد أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، وخاصة العقبات التي تعوق تنمية البلدان النامية، هي نتيجة لخلل وعدم توازن هيكلي في العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، ولذلك تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدخل في مفاوضات فعّالة، في إطار إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

الجلسة العامة ١١٥
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

---

(٢٤٨) A/37/544، المرفق الأول.

(٢٤٩) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٢، الجلسات العامة، الجلسة ٣٠.